وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمَّه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات
في تقنيات إعداد
البحوث والمذكرات

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر قانون أعمال
(السداسي الأول)

إعداد الاستاذ: مرغني حيزوم بدر الدين

السنة الجامعية: 2022/2021

المقدمة

يعتبر البحث العلمي أهم محرك لتطور الشعوب وتقدمها في كل صعد الحياة المختلفة سواء الإقتصادية أو الإجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو القانونية، حيث تفطنت لهذا الأمر الدول المتقدمة وعملت في سبيل ذلك لدعم البحث العلمي وتشجيعه وتطويره بكل السبل المتاحة، حيث قامت بتدريسه في جامعاتها وكلياتها كمادة أساسية في جل التخصصات وذلك إيمانا من هذه الدول بالدور الفاعل للبحث العلمي في نهضة الأمم وتطويرها وتنميتها في مختلف المجالات، على عكس الدول النامية والتي بدأت بالإهتمام بهذا المجال الحيوي في النصف الثاني من القرن العشرين لمجموعة من الاعتبارات المختلفة.

ومن هنا فإن البحوث العلمية ومهما كان أهميتها وقيمتها والاضافة التي يمكن أن تقدمها في مجالات العلوم المختلفة فإن الفائدة المرجوة منها لا يمكن أن تتحقق وبالشكل المطلوب والجيد إلا إذا واكب ذلك إعداد هذه البحوث وكتابتها بطريقة علمية ومنهجية صحيحة، حيث لا يمكن تصور وجود معرفة حقيقية وبالأخص في مجال العلوم الإنسانية والتي من بينها الدراسات القانونية دون الإرتكاز الى منهجية علمية رصينة يبنى على أساسها البحث العلمي ليحولها الى منتج يعزز من التقدم الحضاري والعلمي في مختلف المستويات.

وعليه فإذا كان البحث العلمي يعتبر من المعايير الأساسية للحكم على التطور العلمي في أي بلد كان، فإن منهجية البحث العلمي تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي في حد ذاته، فلا يمكن أن يوجد بحث علمي من دون منهجية علمية ودقيقة ومرتبة تتناول مشكل الدراسة وأبعادها وجوانبها المختلفة للوصول الى الحقائق وإدراك المعارف المختلفة، وهو ما يميز البحث الأكاديمي عن غيره من البحوث الأخرى من حيث إعتماده على منهجية البحث العلمي المتميز بالدقة والعقلانية والإبتعاد عن العشوائية والتنظيم المنطقي.

والعلوم القانونية كغيرها من العلوم الاجتماعية لا يمكن لأحد أن يجادل بأهمية منهجية البحث العلمي فيها، حيث أن العلوم القانونية لم تتطور ولم تتقدم في مختلف الشرائع وعبر كل العصور إلا من خلال البحث الممنهج الذي قام به رجال هذا الفرع ولا يزالون، حيث تعتبر دراسة المنهجية من أهم الدراسات التي تلقى لطلبة القانون وذلك بمجرد دخولهم لمقاعد الجامعة الى غاية التخرج على إعتبار أنها العمود الفقري لهذا التخصص، كما أنها ترتبط

بمختلف فروعه وأشكاله وتخلق لدى الطالب الطرق والأساليب التي تمكنه من التعامل مع كل الاشكالات التي يطرحها علم القانون سواء من الإطار النظري أو التطبيقي.

وبناءا على ذلك فإن المنهجية القانونية لا تقوم على إستعراض للمعلومات القديمة وإنما كيفية صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني صحيح، كون الطالب لا يحتاج فقط الى قدرة لإستيعاب المحاضرات المقدمة، وإنما الى صقل شخصيته وإبراز مواهبه وخصوصا في ما يتعلق بالكتابة القانونية التي تتميز بالدقة والخذر الشديدين وذلك دعما للبحوث العلمية وإبقاءا للفكر الخلاق والمبدع في فرع العلوم القانونية، من أجل الوصول الى حقائق علمية صائبة بطرق علمية وموضوعية دقيقة ومضبوطة، وعن قواعد منهجية ترسم طريق الباحث من بدايته الى نهايته.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة أهم المسائل التي تتضمن المبادرات العلمية لمقياس المنهجية في مجال العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر قانون أعمال، وذلك نظرا لأهمية مادة منهجية البحث العلمي، ولتغطية النقص الذي يعاني منه الطلبة، وكذل لتطوير مهاراتهم في هذه الناحية، حيث حاولت من خلال هذه المطبوعة الإلمام بكل المحاور المدرجة في الدليل البيداغوجي، بالرغم من أن مدة سداسي واحد تبدو قليلة جدا للإحاطة بكل جوانب هذا الموضوع.

المطلب الأول: خطوات البحث العلمي

ترتبط خطوات البحث العلمي مع بعضها البعض إرتباطا قويا الى درجة أنه يستحيل تقريبا الفصل بينها أحيانا، كما أنها تتداخل في ما بينها بحيث أنها تشكل مجموعة من الخطوات المتسلسلة والمترابطة والمتكاملة، وبالرغم من الإختلاف بين الباحثين في عدد من الخطوات وفي سلم وأولويات ترتيبها، إلا أن هناك شبه إتفاق عام على أن مجموع الخطوات تتمثال في ما يلي:

الفرع الاول: اختيار موضوع البحث

يعرف موضوع البحث بأنه" عملية تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها بواسطة الدراسة لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المختلفة المتعلقة بالمشكلة محل البحث وتفسيرها، بحيث يجب على الباحث تحديدها بدقة وبصورة واضحة حتى يتمكن من إجراء بحثه بطريقة علمية، فهي عبارة عن موضوع يحيطه الغموض أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير".

إن اختيار موضوع البحث هو الخطوة الأولى في الطريق الطويل لإعداد البحث، و عامل مهم لنجاح العمل العلمي، لذلك على الباحث أن يجتهد في حسن اختيار الموضوع .

أولا: شروط اختيار موضوع البحث

تمر عملية البحث العلمي بمجموعة من المراحل أو الخطوات المتسلسلة والمترابطة فيما بينها، وفي هذا الصدد تبرز أول خطوة أمام الباحث مشكلة بذلك أول صعوبة من صعوبات البحث العلمي، والمتمثلة في اختيار موضوع البحث وتحديده بدقة حتى تكون الانطلاقة في القيام بالبحث صحيحة وسليمة، وبناء على ذلك تتم بعدها صياغة كل من الإشكالية والفرضيات العلمية حتى تكتمل معالم الدراسة البحثية وفق منهجية صحيحة.

إن البحث العلمي عبارة عن استقصاء منظم دقيق لمحاولة التوصل إلى معلومات ومعارف واكتشاف حقائق علمية والوصول إلى حل للمشكلة البحثية التي أراد الباحث دراستها وإزالة اللبس والغموض عنها، فهو وسيلة علمية للاكتشاف والتفسير العلمي للظواهر والمشاكل والتنبؤ بها و التحكم فيها.

والبحث العلمي السليم يبدأ بعملية اختيار الموضوع وتحديد المشكلة البحثية التي تمثل البداية المنطقية لأي جهد بحثي هادف، والقاعدة والأساس الذي يبني عليه الباحث جميع إجراءات البحث اللاحقة من صياغة للإشكالية أو لفرضيات العلمية وتحديد نوع الدراسة، ومنه تحديد المناهج المتبعة ونوع البيانات اولمعلومات المطلوبة، ومن ثمة الأدوات اللازمة والملائمة لجمعها

فمرحلة اختيار موضوع معين يصلح للدراسة والبحث تعد من أهم خطوات البحث العلمي، فليس من السهولة اختيار موضوع محدد وتحديده بدقة وطرح مشكلة بحثية بصدده، بل يتطلب هذا الأمر من الباحث بذل مجهودات في سبيل ذلك ومعرفة المصادر التي عن طريقها يتمكن من اختيار موضوعه وتحديد مشكلته البحثية ومراعاة مجموعة من المعايير التي تتدخل في عملية الاختيار هذه.

وهنا فإن فتحديد المشكلة البحثية تحديدا دقيقا تعتبر أول خطوة عملية بقوم بها الباحث، وهي تكتسب من الممارسة العلمية للبحوث ومن خلال القراءة المتعمقة للدراسات التي أجريت حول الموضوع أو المرتبطة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتي ستؤثر في جميع الخطوات التي تليها، فهي التي تحدد نوع الدراسة وطبيعة المنهج الذي يتبع وخطة الدراسة و أدواتها وكذا نوعية البيانات المطلوب.

وهنا وقبل الخوض في غمار البحث فإن على الباحث أن يطرح على نفسه أولا مجموعة من الأسئلة نوجزها في مايلي :

- هل أحب هذا الموضوع و أميل إليه، وهل هو مشوق بما يكفي ؟
- هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل ؟
- هل من الممكن إعداد البحث خلال المدة المحددة ؟
- هل من الممكن إعداد رسالة عن هذا الموضوع ؟
- هل يستحق الموضوع ما يبذل فيه من جهد ذهني وجسدي ومادي ؟

وهنا فإن قدرة الباحث في الإجابة عن هذه الأسئلة تحدد توجهه و قدرته على إنجاز البحث، فإذا كان الجواب بالايجاب، فهذا يعني أنه قادر على بحث الموضوع، لأن الرغبة

والصلاحية هما أساس النجاح، أما إذا كان الجواب بالنفي، فليحاول الباحث اختبار موضوع جديد.

وتأسيسا على ذلك وعندما تتضح هذه الحقائق في ذهن الباحث ويستطيع من خلالها إستخلاص مشكلته البحثية، ومن أجل ترشيد عملية إختيار موضوع البحث العلمي وتوجيه البحث العلمي الى الطريق السليم فيجب التطرق لبيان موجوعة من المختلفة والتي تقود وتتحكم في عملية إختيار الموضوع وهي:

-عامل الرغبة النفسية والذاتية في إختيار موضوع البحث العلمي: حيث يلعب هذا المعيار الدور اكبير في تحديد ميولات الباحث وتفضيله في إختيار موضوع بحث دون غيره من الموضوعات ليكون محل ومحور البحث العلمي، حيث يعتبر عامل أساسي وجوهري من عوامل ومقايس إختيار موضوع البحث العلمي التي يجب إحترامها ومراعاتها في مرحلة إختيار موضوع البحث العلمي من طرف الباحث ذاته ومن طرف الأستاذ المشرف ومن طرف مؤسسات البحث العلمي، كون الرغبة تدفع الباحث لتحمل مشاق البحث وصعوباته وتخلق لديه القدرة للإبداء، وسواء أكانت هذه الرغبرة في المجال الواسع أو الضيق للبحث.

فمثلا لا نجبر طالب على البحث في مجال القانون الجنائي ولديه رغبة للبحث في القانون الإداري، كما لا نجبر باحثا أيضا وفي الإطار الضيق في القانون الإداري على البحث في موضوع القرارات الإدراية وللباحث الرغبة والميول للبحث في الوظيفة العامة مثلا.

- حداثة وأصالة الموضوع: وذلك بأن يعالج الموضوع الذي يتناوله البحث قضايا جديدة لم تتناول بالدراسة والتحليل والتفسير وأن ينطوي على إضافة جديدة للمعرفة الإنسانية، حيث كلما توافر ذلك كلما امتاز البحث بالأصالة والمساهمة الحقيقية في البحث العلمي، وعليه "فمن الواجب على الباحث أن يبدأ من حيث انتهى العلماء أو الباحثون الآخرون ولا يكرر ما قام به السابقون، لذا كان لزاما عليه الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع العلمية من كتب ومجلات ودوريات... لمعرفة ما وصل إليه الآخرون في حل المشاكل التي بحثوها، وما هي المشاكل التي لم تبحث أو التي لم يتوصل إلى حل لها".

وفي حالة اختيار موضوع فيه معالجات سابقة من الفروض يجب أن يستهدف البحث مساهمة جديدة لم تكن في البحوث السابقة والتي يجب أن تحدد بكل دقة وموضوعية في مبررات الاختيار والأهدف المرجوة من الدراسة، وهو ما يجب أن ينطبق كذلك على المواضيع المترجمة التي يتعن على الاحث أن يتحلى فيها بالأمانة العلمية وألا يكون البحث عبارة عن تقليد أو ترجمة ترقى الى أن تصبح سرقة علمية.

- القيمة العلمية لموضوع البحث: تمثل القيمة العلمية لموضوع البحث من أهم الأسباب المؤدية الى إختيار موضوع ما يشغل الرأي العام ويؤثر في الحياة العملية ويساعد في حل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية القائمة، بما يعود على فائدة كبيرة للمجتمع.

وفي مجال الحقوق توجد العديد من المواضيح الحديثة والمتجددة ذات قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة يجب ترصدها بإستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث قانونية.

وبالنظر لإرتباط الحقوق وتفاعلها الشديد بمختلف مجالات الحياة الوطنية والدولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن ذلك سيؤدي وبإستمرار الى تولد العديد من المشكلات الدولية والوطنية المتعددة الابعاد والتي تتطلب حلولا قانونية عملية عاجلة لسد كل مكامن الخلل.

-إرتباط موضوع البحث بالمشاكل المعاصرة: يجب وقبل البدء في أي مشروع بحثي التعرف على إحتياجات المستفيدين منه، حيث أن موضوع البحث يجب مرتبطا بالمشاكل الهامة القائمة محاولا إيجاد حلول لها على أرض الواقع، ويؤدي ذلك لأن يكون للبحث أهمية نظرية وتطبيقية فيقوم بإيضاح القضايا الغامضة وتفسيرها أو البرهنة على نظرية أو الوصول إلى حقائق جديدة أو التنبؤ بالحوادث المستقبلية والتحكم فيها، ومن المؤسف أن نسبة كبيرة من الأبحاث التي تجرى حاليا أصبحت تخطط على أساس الأمكانيات البحثية المتوفر والرغبة الشخصية، وليس على أساس المشاكل الحقيقية والعميقة القائمة التي تستوجب إيجاد الحلول لها، مما جعل هذه البحوث وبالرغم من جدية العديد منها تدور في حلقة مفرغة من التكرار وغياب الهدف والغاية من إجرائها، فعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يقدم إضافة للمعرفة الإنسانية ويساهم في حل مشكلات

المجتمع في مختلف جوانبه سواء كان البحث نظريا أو تفسيريا أو تطبيقياومهما كان الهدف منه.

-أن يكون موضوع البحث ذا نطاق محدد: فموضوع البحث العلمي يجب أن يكون ذا نطاق ملائم لنوع الدراسة المنجزة، فلا يكون بالواسع جدا ولا الضيق جدا، ويجب على الباحث تحديد الموضوع ونطاقه الموضوعي والزماني والمكاني بشكل اوضح ودقيق مبرزا ذلك من خلال عنوانه، "فكلما كان الموضوع محددا بدقة تامة كانت الرؤية واضحة أمام الباحث".

-الاستعدادات والقدرات الذاتية : بما أن البحث العلمي هو جهد يستمر لفترات طويلة خلال مسيرة إعداد المذكرة أو الأطروحة فإن ذلك يتطلب مجموعة من والقدرات والمهارات والاستعدادات المختلفة والتي تختلف من باحث لآخر، فهذه والقدرات والاستعدادات الذاتية تتحكم في اختيار موضوع معين من بين مجموعة من المواضيع وتتمثل خاصة في والقدرات التعليمية من خلال الإلمام بطرق البحث العلمي ومختلف مناهجه و أدواته وقدرات لغوية كالتحكم في اللغة واللغات الأجنبية مثلا والقدرات العلمية والذهنية كالتحليل والتفسير المقارنة... الخ فاختيار موضوع بحثي معين يكون عادة بما يتوافق وقدرات الباحث واستعداداته مما يمكنه من التحكم فيه بصورة جيدة وابراز هذه والقدرات.

-عامل الوقت: حتى يتحكم عامل الوقت وبشكل كبير في في عملية إختيار نوع الموضوع المراد إنجازه، لأن هناك أنواع معينة من البحول كالليسانس والماستر – مرحلة التدرج– يتعن على الطلبة إعدادها خلال شهو فقط للحصول على الشهادة في ختام السنة الجامعية، وهناك أبحاث أخرى كالدكتوراه تتطلب لإنجازها سنوات، وبالتالي فعامل الوقت يعد معيار حاسم لإختيار نوعية البحث الذي سيكون محل الدراسة من أجل أن ينجزه الباحث في الوقت المطلوب.

ثانيا: صياغة عنوان البحث

لعنوان البحث أهمية كبير لما يكسبه من وظيفة إعلامية عن موضوع البحث ومجاله وإرشاد القارئ إلى أن البحث يقع في مجال معين كما تعتمد الهيئات العلمية في تصنيفها للبحوث انطلاقا من ذلك نجد أن العنوان البحث، وعليه تعتبر صياغة العنوان من أهم خطواة

إنجاز البحث العلمي، حيث أنه يعتبر المرآة العاكسة للبحث ذلك أن القارى للموضع فأول ما سيقع عليه بصره هو العنوان، وبالتالي فكلما كان العنوان جيدا وتوافرت فيه الشروط والصفاة المطلوبة دل ذلك على براعة الطالب وقدرته على الولوج للموضوع بطريقة سليمة، حتى قيل في السابق" الكتاب يقرأ من عنوانه" بل ووصل الأمر الى تأليف كتب حول هل يمكن فعلا قرائة الكتاب من عنوانه، بما يوحي لدينا بالأهمية القصوى للعنوان الذي يجب على الباحث أن يبدع في صياغته.

وهنا على الباحث عند صياغة العنوان أن يراعي مجموعة من النقاط، أهمها:

- يجب أن يكون عنوان البحث محددا بدلالة البحث ومتضمنا وشاملا لأهم عناصره، وقد لا يتضمن جميع العناصر في مخطط البحث لكي لا يكون العنوان طويلا أكثر من اللازم.
- يجب أن يشير العنوان الى موضوع الدراسة بشكل محدد، فلا يشار الى الدراسة بطريقة عامة وغامضة.
- ينبغي أن تكون اللغة المستعملة في العنوان لغة مهنية عادية وليست لغة صحفية إستعراضية، وعلى العموم لا يفضل أن تزيد كلمات العنوان عن خمس عشر كلمة.
- أن يصاغ العنوان بكلمات أساسية ومعبرة وممتعة ومرنة وبخاصة بداية العنوان .
- التأكد من أن العنوان يعكس طبيعة البحث.
- أن يشتمل العنوان على متغيرات الدراسة بشكل واضح.

الفرع الثاني: إشكالية البحث العلمي

تمثل الإشكالية نقطة الانطلاق في البحث، والراسمة لمساره، فهي التي تحوي عرضا للهاجس البحثي الأساسي وهي التي تتولد منها الإجراءات البحثية التي تستتبعها، ولعل الإشكالية هي أكثر ما يثير نقدا شديدا في غالبية الأطروحات التي يتم مناقشتها على مستوى كليات الجزائر، والأسباب متعددة في ذلك. لكنها كلها تتقاطع في التأكيد على التصورات الخاطئة عن الإشكالية.

وهنل فإنه توجد تقنيات يتميز بها إنجاز البحث العلمي من أهمها وضع إشكالية دقيقة تتناسب مع موضوع بحيث يكون كل جزء من الموضوع يمثل جزء من الإجابة عن تلك

الإشكالية المطروحة في المقدمة، دون زيادة و لا نقصان وهذا ما سميته بتقنية ضبط الإشكالية.

غير أن الملاحظ اليوم أن هته التقنية أصبح نادرا التحكم فيها بإتقان بحيث أصبحت مشكلة البحث توضع من أجل الوضع و فقط و كأنها خطوة لابد منها و انتهى الأمر، بل أكثر من ذلك نجد بعض الأبحاث يحول فيها عنوان البحث إلى سؤال دون بذل أي جهد وتكون بذلك الإشكالية قد وضعت، بيد أن الصحيح هو أن مشكلة البحث العلمي تخضع لعدة أسس و معايير تحدد على أساسها،إذ أن معايير اختيار مشكلة البحث هي نفسها معايير اختيار الموضوع التي تم ذكرها أعلاه ذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما.

أولا: مفهوم الإشكالية

شأنها شأن باقي المفاهيم السابة محل الدراسة فقد تعددة التعاريف التي اطلقت على الإشكاية في محاولة لتفكيك وتوضيح معنى هذه الأخيرة.

فذهب البعض الى تعريفها بأنها " عبارة عن ذلك التساؤل الكبير الذي يثير الباحث لكي يبحث له عن حل اولمعبر عن المشكلة التي يريد الباحث دراستها والوصول إلى حلول بشأنها، وهذا السؤال لا يؤكد القضية أو ينفيها وانما يأتي على صيغة استفهام واستفسار".

في ما عرفها آخر بأنها " عبارة عن عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال، ويجب أن يتضمن هذا السؤال إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة".

في ما ذهب آخرون إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كما يمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها في شكل سؤال، ويمكن تحديد مضمون الإشكالية العلمية من الناحية العلمية بأنها سؤال عام يطرحه الباحث حول

موضوع يشغل ذهنه، يفصل هذا السؤال العام إلى أسئلة جزئية، وبالإجابة عنها يكون الباحث قد أجاب عن السؤال العام.

وهنا فإن الإشكالية التي يختار الباحث معالجتها تعتبر عاملا يؤثر على كل سيرورة البحث، وعليها يتوقف نجاح البحث في جزئه الأكبر, ذلك أنها تضع الباحث منذ البداية أمام رهانات الموضوع، لذلك فإن اختيار إشكالية البحث ليس من الأمر السهل كما يبدو حيث أن كل بحث علمي حول فكرة محورية أساسية، و هذه الفكرة المحورية هي المشكلة، و بغير وجود المشكلة، يكون البحث مجرد تكديسا للمعلومات عديمة الجدوى و الفائدة.

ثانيا: معايير إختيار الإشكالية

كثيرة ومتعددة هذه المعاير إلا أنه يمكن لنا تلخيصها من خلال مايلي:

- إهتمامات الباحث: فالإشكالبة يفترض أن تثير إهتمام الباحث وأن تشكل تحديا بالنسبة له، إذ بدون الاهتمام والفضول العلمي لا يستطيع الباحث المثابرة والعمل.
- كفاءة الباحث: فلابد أن يكون الباحث كفوؤا حتى يستطيع أن يدرس المشكل التي يريد.
- أن تكون المشكلة قابلة للبحث: إذ أن كل مشكلة بحثية تتضمن سؤالا أو عدة أسئلة، وليس كل سؤال أن يكون مشكلة علمية، ولكي يكون السؤال بحثيا يجب أن يكون قابلا للملاحظة أو قابلا لجمع المعلومات حوله من مصادر جمع المعلومات.
- أهمية الإشكالية: حيث يفترض في الإشكاليات الجيدة أن تعالج قضايا ومشكلات هامة وطارئة ومعقدة.
- أن تتوفر حولها الحقائق والمعلومات الكافية.

ثالثا: معايير صياغة الإشكالة: بعد أن يختار البلحث مشكلة البحث ويقوم بتحديدها بدقة بالاستناد إلى الأسس سابقة الذكر يتأتي هنا مرحلة صياغة الإشكالية, والتي تعتبر من أكثر المراحل حساسية وصعوبة في الموضوع كونه سينتقل الى الصياغة اللفظية المعبرة عن المشكلة البحثية، وهنا على الباحث مراعات القواعد التالية.

-الوضوح والدقة: إن إشكالية البحث يجب ألا تكون مبهمة أو غير عملية، فلو طرح أحد مثلا إشكالية "ما هي آثار الإصلاحات القانونية على حياة المواطن الجزائري؟" فإن هذا السؤال يبدو واسعا جدا وغامضا في الوقت ذاته، فعن أي إصلاحات نتكلم هل الإصلاحات الدستورية أم الجنائية أم الإدارية أم...الخ، وعن أي جانب من حياة المواطن الجزائري سوف نتكلم: أو عن كل جوانب الحياة؟ .... إلى

غير ذلك من التأويلات الممكنة لهذا السؤال. إذن فقدرة الباحث على المعالجة الجيدة للإشكالية تتوقف على وضوحها ودقتها.

– أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر: حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وأن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس.

– إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار: من خلال إمكانية إخضاعها للدراسة العلمية وفرض الفروض المتعلقة بها وجمع البيانات والمعلومات واختبارها.

– يجب على الباحث أن يكون ملتزما بالحياد التام أثناء صياغته لإشكالية البحث العلمي، فيبتعد عن استخدام ضمير المتكلم أثناء قيامه بصياغة الإشكالية، كما يجب عليه أن يتجنب إبراز رأيه الشخصي.

– انسجام الإشكالية مع الموضوع والعنوان: لا بد من صياغة الإشكالية صياغة تتناسب مع الموضوع والعنوان أي أن تُستمد من الموضوع وتصب في العنوان، فالخلل في الموضوع هو الذي يطرح لنا الإشكال الذي يدفع الباحث للبحث فيه ودراسته، فالإشكال يجب أن يكون نابعا من الموضوع أو مما يترتب على عدم فهم جزئية منه أو مسألة فيه، فصياغة الإشكالية لا بد أن تنسجم وتتفق مع الجزئية المقصودة بالبحث في الموضوع، فلا ينبغي أن تبتعد عن موضوع البحث.

رابعا: الفرق بين إشكالية بحث ومشكلة بحث: كثيرا ما يُستعمل لفظ "الإشكالية" ولفظ "المشكلة" دون تدقيق وكأنهما من الألفاظ المترادفة, ولكن الحقيقة هي أن بين اللفظين اختلافاً بارزًا ينبغي التنبيه إليه. يرى البعض أن الفرق بين الإشكالية والمشكلة يتلخص في كون المشكلة تتميز بإمكانية الوصول إلى حل يلغيها، مادام المجال الذي تطرح فيه ينتمي إلى ال واقع الموضوعي ويقبل نوعا من التجريب، ويصدق في هذا المقام قول ماركس « إن الإنسانية لا تطرح من المشاكل إلا تلك التي تقدر على حلها » أما الإشكالية فهي كلمة مولدة في العربية كترجمة موفقة لكلمة « problématique » ومعناها في الاصطلاح المعاصر " منظومة من العلاقات التي تنسجها داخل فكر معين (فكر فرد أو فكر جماعة) مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها منفردة، ولا تقبل الحل من الناحية النظرية

إلا في إطار حل عام يشملها جميعا" وبعبارة أخرى : الإشكالية هي النظرية التي لم تتوفر إمكانية صياغتها فهي توتر ونزوع نحو النظرية، أي نحو الاستقرار الفكري.

ولا نتفق مع هذا الرأي في كل الجوانب التي طرحها، فعلاوة على الاختلاف المعروف بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية من حيث الإخضاع للتجربة، فإنه ليست كل المشاكل الاجتماعية تصل في نهاية البحوث إلى حل يلغيها، بل غالب البحوث في المجال الاجتماعي تعطي تفسيرا للظواهر (موضوع المشكلة) وأسبابها واقتراحات معالجتها أكثر من إعطاء حل نهائي لها، هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى, فإن المعنى الذي أعطاه هذا الطرح للإشكالية هو معنى نظري عام, وقد لا يتفق في كل جزئياته مع معناها في مجال منهجية إعداد البحوث العلمية، ذلك أن الإشكالية ليس شرطا أن تهدف أو تنزع في كل الأحوال إلى إنشاء نظرية أو قانون عام وإن كان هذا الهدف يبقى هدفا ساميا.

الفرع الثالث: جمع المصادر والمراجع

بما أن البحوث التي نقوم بها تعتمد على دراسات سابقة وآراء متنوعة في الموضوع، فإن الواقع يفترض أن يقوم الباحث بتفحص ذلك الانتاج العلمي وتقييمه فيختار المناسب منه والمرتبط بعنوان بحثه، ونظرا لتنوعها أحيانا ولكثرتها وتشابهه محتواها أحيانا أخرى يتوجب على الباحث تحديد الأهم فالمهم وهكذا، وتتنوع الى أصناف عدة فمنها القوانين بصفة عامة سواء أكانت دساتير أو معاهدات دولية أو قوانين أو كتب أو مقالات أو مداخلات في ملتقيات عليمية أو تقارير أو مذكرات تخرج أو مراجع باللغة الأجنبية، ولكي يثبت الباحث قيامه بدراسة متميزة فعليه أن يشير الى النقائص الموجودة في الدراسات السابقة والمزايا التي جائت بها هذه الدراسة.

وفي مجال العلوم الاجتماعية عموما والقانونية خصوصا فإن هناك وسائل وطرق متعددة لجمع المادة العلمية المتنوعة، فقد يلجأ الباحث الى المكتبة وما فيها من مراجع متعددة ومتنوعة، وقد يستدعي أن يقوم الباحث بزيارة أو زيارات الى المنطقة التي يقوم بدراسة نظامها القانوني، كما وقد يلجأ الباحث الى المقابلة أو غيرها من كيفيات تقصي المعلومة وذلك حسب طبيعة كل دراسة على حده.

وهنا وفي مجال العلوم الإجتماعية فإن أسلوب جمع المعلوماتودراستها يختلف من موضوع الى آخر، فبالنسبة للبيانات والمعلومات الموجودة في المكتبة يتعين على الباحث أن

يبحث عن مصادر بحثه في الكتب والمقالات المنشورة في المجلاتالعلمية، وإذا كانت المعلومات المتعلقة بموضوع الباحث توجد خارج المكتبة فإنه يتعين عليه أن يعتمد على منهجية علمية للحصول على المعلومات الأساسية لبحثه وذلك بإستعمال وسائل جمع المعلومات الإلكترونية والمعروفة والمتاحة في الوقت الراهن.

وبالتعمق في المجال اقانوني نجد الوثائق العلمية تنقسم الى قسمين الوثائق الأصلية المباشرة وتسمى المصادر، والوثائق غير الأصلية وغير المباشرة وتسمى المراجع

فتتعلق المصادر بالوثائق العلمية التي تتضمن مباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، وبدون إستعمال وثائق وسيطة في نقل هذه المعلومات: وهذه المصادر هي

-الدستور .
-العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.
-التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.
-الأحكام والقرارات والاجتهادات القضائية الرسمية.
-محاضر ومقررات وتوصيات المؤسسات العامة الأساسية.
-المراسلات والتقارير الرسمية.
-الاحصائيات الرسمية.

أما المصادر الأخرى فتعتبر مصادر عير أصلية وينصرف مفهومها الى جميع الوثائق العلمية التي تستمد قوتها ومعلوماتها من مصادر ووثائق أصلية مباشرة، أو غير أصلية ومباشرة من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو الثالثة.....الخ بمعنى أنها الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث من مصادر أو وثائق أخرى، وأصطلح على تسميتها بالمراجع لأنه يرجع في إعدادها الى غيرها فهي غير أصيلة.

ومن أمثلة هذه الوثائق نذكر

-الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوعات القانون، كالقانون الدولي والقانون الإداري ....الخ

-المجلات والدوريات والمقالات العلمية، وقد أصبحت كثيرة وشائعة في مجال العلوم القانونية سواء تلك الصادرة عن الجامعات، أو الصدرة عن جهات أخرى كمراكز البحث وإتحادات المحامين ....الخ

-الرسائل العلمية الأكاديمية، والمنجزة داخل الجامعات لحصول بها على درجات علمية .

-المطبوعات الرسمية للأساتذة، والتي تكون عبارة عن محاضرات موجهة للطلبة تساعدهم في إستيعاب المقرر الدراسي.

-الموسوعات والقواميس: وهي كثير ومتنوعة وكل موسوعة تعالج حقلا قانونيا معين.

وعند المقارنة بين المصادر والمراجع في البحوث القانونية نقول بأن المصادر الأصلية هي ذات قيمة علمية في البحوث العلمية، لذلك وجب الإعتماد عليها والرجوع لها، وكلما إزداد إستخدام المصادر الأصلية وكثرت الحقائق المستقاة منه كلما إزدادت قيمة البحث وخاصة حال كون هذه المواضيع لم يتم التطرق لها من قبل، وأما المرجع وهو ما أخذ من مادة أصلية ومن مراجع أخرى متعددة وألبس في ثوب جديد، وعليه فإنه دائما ما يطلب من الباحث العودة الى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر الأمر.

الفرع الرابع: خطة البحث

بعد جمع المراجع وقراءتها وتحديد المشكل والفرضيات تكون الفكرة الأساسية للموضوع قد تمخضت في ذهن الباحث، الأمر الذي سيساعده في هيكلة وتخطيط ودراسة وبحث الموضوع، وهنا نصل لمرحلة تقسيم وتبويب البحث، بمعنى تحديد المشكلة الأساسية للموضوع تحديدها تحديدا جامعا مانعا واضحا وصياغتها في شكل عنوان رئيسي، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة للبحث ليلي ذلك تفتيت وتقسيم وترتيت الفكرة أو الموضوع الأساسي في مشكلات وموضوعات على شكل عناوين فرعية، ثم تقسيم هذه العناوين الفرعية الى عناوين أخرى أقل فرعية وهكذا نزولا، وكل ذلك على أسس علمية منهجية وبحسب طبيعة البحث حيث وبالنسبة لبحوث الدكتوراه يشترط في التقسيم أن يبدأ من الباب، ثم الفصل، ثم المبحث، ثم المطلب، ثم الفرع، وبالنسبة لباقي البحوث الأخرى فإن التقسيم يكون حسب طبيعة البحث، فبحوث الماستر مثلا يشترط فيها الفصول.

وهنا يجب على الباحث وعند التقسيم أن يراعي مجموعة من الضوابط المنهجية وأهمها:

-يجب أن يبدأ التقسيم بالباب في الدكتوراه وليس بالفصل؛ لأن الباب أعم من الفصل، والفصل يكون للأبحاث الاخرى.

-الأصل العام أن التقسيم الأولي يكون ثنائي فبالنسبة للأبواب يشترط أن يكون هناك بابين، وأما باقي التقسيم في البحث من الفصول ونزولا فهذا أمر متروك للباحث يحدده تبعاً لمقتضيات بحثه، ومنها غزارة العناوين. فهناك من الموضوعات، والعناوين ما هو غزير في مفاهيمه، وأفكاره، وجزئياته ومشكلاته يحتاج تأصيلها، والكتابة حولها إلى عدد أكبر من والفصول، وذات الأمر بالنسبة للمباحث والمطالب والفروع.

-ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية افقيا وعموديا، كأن يتساوى ويتوازى عدد الأبواب وكذا عدد الفصول وعدد مباحث الفصول، وعدد مطالب المباحث وهكذا.

-تحاشي التكرار والتداخل والإختلاط بين مضامين ومحتويات العناصر والموضوعات والعنواوين الأساسية والفرعية والجزئية والعامة والخاصة أثناء تقسيم وتبويب الموضوع.

-لا يجوز مطلقاً تقسيم البحث إلى فرع واحد أي باب واحد، أو فصل واحد. وبحيث يجب أن لا تقل التقسيمات عن بابين، أو فصلين، أو مبحثيْن.

-لا يجوز تقسيم البحث إلى أبواب، وفصول، ومباحث دون ذكر عنوان لكل منها.

-ضرورة التناسق، والترابط بين العناوين كلها، بمعنى أن تكون العناوين من جنس بعضها البعض، أي ضمن مؤشرات موضوع البحث، وجزئياته، وأفكاره. فالمنهجية في إعداد خطة البحث تقتضي أن تكون عناوين الأبواب من جنس العنوان الرئيسي للبحث، وأن تكون عناوين الفصول من جنس عناوين أبوابها، وأن تكون عناوين المباحث من جنس عناوين الفصول، وأن تكون عناوين المطالب من جنس عناوين المباحث التابعة لها، وفيما نطلق عليه بضرورة التقيد بالدقة، والتحديد عند، أو في اختيار العناوين.

-عند تقسيم البحث الى أبواب والأبواب إلى فصول يكتفى بكتابة مقدمة قصيرة عنه كمدخل وتمهيد عام فقط، وعلى أن يترك الشرح، والصياغة المفصلة فصوله، ومباحثه، ومطالبه،وفروعه.

وهنا وبعد أن يقسم الباحث موضوعه وفق ماسبق تبيانه نأتي الى مرحلة تصميم البحث، حيث أن هذا الأخير يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة وهي

أولا: المقدمة : وهي عبارة عن مدخل عام وشامل ودال على آفاق الدراسة المراد القيام بها، ومختلف جوانبها، حيث يكون ذلك بصورة مركزة ومفيدة ودالة في نفس الوقت، بما يساهم في تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث وقرائته وإعداده للإنطلاق في صياغة وتحرير الموضوع.

وتتكون المقدمة من مجموعة من العناصر:

-أول هذه العناصر هو تمهيد يتعرض فيه الطالب الى أهمية الموضوع وإبداء الرغبة لدراسة المشكلة التي تستحوذ على إهتمامه والإلمام بجميع جوانب الموضوع.

-ذكر أسباب ومبررات إختيار هذا الموضوع البحثي دون غيره من المواضيع ويبين إذا كان سبب إختياره للكتابة فيه جاء كثمرة لقراءته أو كنتيجة لخبرته وإطلاعه على حقائق جديرة بالدراسة والتوسع في مجال الموضوع، مع إمكانية الإشارة الى الجهات التي يمكن أن تستفيد من بحثه، سواء أكانت داخل أو خارج الجامعة، وكل ذلك بدقة وإيجاز

- ذكر إشكالة الموضوع، فعندما نبحث في موضوع ما لابد وأن تكون هناك مشكلة للبحث، وإلا لما كان داع لأن نبحث، ووجود مشكلة يعني وجود صعوبة أو نقص أو خطأ ما، وبالتالي فهي تنبع من موقف غامض، وعليه فإن أفضل طريقة لطرح المشكل أن يتم طرحها في شكل تساؤل كبير يسمى ب " الإشكالية" تحدد من خلالها وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، بما سيبنى عليها لاحقا من فرضيات.

-ذكر أهم المحاولات والجهود والبحوث العلمية السابقة على الدراسة، وتمدى تمايز هذه الأخيرة عليها.

-ذكر أهم الصعوبات والعراقيل النظرية والعملية التي واجهت البحث بمناسبة القيام بهذا البحث.

-ذكر المنهجية التي سيعتمد عليها الباحث في الدراسة وكيفية إجراء العمل وفق هذه المنهجية.

-ذكر التقسيم الأول للموضوع، حيث يكتفي الباحث هنا بذكر التقسيم الأولي والأساسي فقط، ولا يسرد خطة البحث المفصة وبأرقام الصفحلا لأن ذلك يكون في نهاية البحث.

1-المتن: وهو الجذع الرئيسي لموضوع البحث، وهو الجزء الأكبر والحيوي في البحث العلمي، لأنه يتضمن كافة الأبواب والفصول والمباحث والمطالي وكل التقسيمات الجزئية التي يتكون منها موضوع البحث، وكذا لكونه يشمل على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث، من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والصياغة والتحرير والإقتباس والإسناد والتهميش والأمانة العلمية وفيها تتجلى شخصية الباحث وملكته العلمية لما يتضمنه من مناقسة وتركيب وتحليل.

2-**الخاتمة:** هي عرض موجز وشامل وحوصلة مختصرة للنتائج التي وصل لها الباحث عند إنجازه لهذا البحث، وبالتالي فالخاتمة هي إجابة مختصرة عن الإشكالية التي يدور حولها الموضوع بشرط ألا تأتي على ذكر أي جديد لم يتناول في العمل، والخاتمة تحوي عادة ثلاثة أمور أساسية وهي:

-خلاصة عامة حول الموضوع :بمعنى عرض موجز ومركز وشامل عن كل ما جاء في البحث، مع الإمتناع عن أي شرح أو تحليل جديدين، ولا شك أن البحث المتوسط أو كبير الحجم يحتاج إلى هذه الخلاصة، وذلك كي يجمع الباحث شتات البحث في اقل عدد ممكن من العبارات أو الجمل التي تلخص الموضوع أو المشكلة، وكيفية تحليلها وصولا إلى حلها.

-النتائج المتوصل لها في البحث : وهذه النتائج يمكن أن تقدم في شكل سرد لحقائق وصفية عالجها الباحث ووقف عليها فعلا عند أي مرحلة من مراحل الدراسة.

-التوصيات أو الاقتراحات: فالخاتمة الجيدة هي التي يوجد فيها آراء واقتراحات واجتهادات وتوصيات شخصية للباحث نفسه تمثل الحلول التي توصل إليها الباحث للنقاط العلقة في الموضوع لتمون بذلك الخاتمة مرآة صادقة لما بذله الباحث من جهد عند إعداده لهذا البحث.

3-الملاحق: يمكن للبحوث العلمية أن تحتوي على ملاحق تتضمن بعض المواد التي لا يكون من المناسب أن ترد في صلب الموضوع تحت أي عنصر من العناصر السابقة، غير أن وجودها يعرض مزيدا من التوضيح والتفصيل في بعض العناصر من

قبيل بعض الوثائق القانونية أو التاريخية أو نماذج وعينات وصور أو أدله أو وثائق ومخطرطات ....الى تكون قيمة ونادرة وغير متاحة للجميع، وتكون مساعدة في إثراء موضوع البحث.

4-**قائمة المصادر والمراجع:** وتكون في بعد الخاتمة يدوّن فيها الباحث المراجع، والمؤلفات، والكتب، والمجلات التي استند إليها في إعداده لبحثه، وتخضع عملية التوثيق هذه لطرق وأساليب منهجية بإختلاف أقسامها وأنواعها، وهذه القائمة تقسم إلى قسمين:

فعن القسم الأول فيتعلق بالمصادر، حيث سبق وبينا المقصود منها، وترتيب هذه المصادر يكون على حسب قوتها القانونية وقيمتها الإلزامية من الاعلى الى الأسفل، ثم على أساس تاريخي، ثم على أساس هجائي، وهكذا حتى نصل الى نهاية قائمة المصادر.

أما القاسم الثاني فيتعلق بقائمة المراجع، فتحتوي على الكتب التي يمكن أن تقسم على عامة ومتخصصة، ثم المقالات ثم الرسائل الجامعية والمطبوعات البيداغوجية والمداخلات في الملتقيات فمواقع الإنترنت، وهو نفس الأمر الذي ينطبق على المراجع الأجنبية.

5-**الفهرس:** ويقصد به إقامة دليل أو مرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث والترتيب الوارد فيه، مع الإشارة الى أرقام الصفحات عند كل جزئية من جزئيات البحث الواردة في الفهرس، وعلى إعتبار أن هذا الأخير يعتبر بمثابة المرشد أو الخريطة الدالة على أماكن المادة اعلمية في البحث فيجب عند الطباعة إخراجه على شكل يحقق وظيفته الإرشادية.

وهنا بقي أن نشير الى إختلاف موضع الفهرس حسب اللغة التي كتب بها البحث، فالبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية عادة ما يكون الفهرس في بداية البحث، وبعد الغلاف الداخلي المدون به عنوان البحث.

أما فيما يتعلق بالبحوث المكتوبة باللغة الفرنسية فإن العرف السائد أن يكون كوضع الفهرس هو في الصفحة الأخيرة من البحث وقبل الغلاف الخارجي مباشرة، وهذا هو الأمر السائد في البلدان العربية وخصوصا الفرنكفونية منها.

عنوان

الموضوع:..... الصفحة

المقدمة.....

الباب الأول:العنوان.....

الفصل الأول: العنوان.....

المبحث الأول: العنوان.....

المطلب الأول : العنوان.....

الفرع الأول : العنوان.....

الباب الثاني:العنوان.....

الفصل الأول: العنوان.....

المبحث الأول: العنوان.....

المطلب الأول : العنوان.....

الفرع الأول : العنوان.....

الخاتمة.....

الملاحق .....

المراجع.....

الفهرس.....

الفرع الخامس: الاقتباس

عند القيام بصياغة وكتابة البحث فإن الباحث يحول أن يستشهد بما قاله بعض الكتاب والمؤلفين الآخرين حول موضوع الدراسة، وذلك من منطلق تدعيم رأيه ومواقفه في الموضوع، ولإظهار وجهة نظر أخرى مخالفة ليأيه، وفي كل من الحالتين فإنه لابد من الإشارة وذكر المرجع أو المصدر والإعتراف بأنه صاحب هذه الفكرة هو هذا الباحث كذا في الدراس المعنونة ب كذا، حيث وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يثبت نزاهته العلمية وعدم وقوعه في نطاق السرقة العلمية، كونه أعطى المصدر الذي إستعان به في دراسته وبغض النظر عن مدى صحة أو خطأ هذا المصدر.

وعند البحث في أنواع الإقتباس نجده يصنف إلى نوعين، الإقتباس الحرفي، والإقباس غير الحرفي.

-الإقتباس الحرفي: وفيه ينقل الباحث معلومات مباشرة كما هي مكتوبة ومدونة في المصدر الأصلي فيقتبس النص كاملا وحرفيا دون إدخال أي تعديل أو تغيير، بمعنى أخذ الكتابة الورادة في النص محل الإقتباس وإعادة كتابتها في البحث المراد إنجازه وذلك كما وردت في النص الأصلي كلمة بكلمة، وهنا يتوجب على الباحث الإحتفاظ بكل متن ومعلومات النص كضرورة نقل علامات الترقيم كما هي في النص الأصلي، وذكر رقم الهامش الذي يبين في أسفل الصفحة معلومات المصدر الأصلي، كما يجب كذلك مراعات الإختصار في الإقتباس ويستحسن ألا يزيد حجم الإقتباس على ستة أسطر، وأن يوضع النص محل الإقتباس بين مزدوجتين (( ))، وفي حال كان النص المقتبس طويلا وأراد الباحث حذف بعض الكلمات أو الجمل فإنه يشير الى موضعها بثلاث نقاط أفقية متتابعة ....

-الإقتباس غير الحرفي: ويسمى إقتباس المضمون وفي هذا النوع من الإقتباس يستفيد الباحث من مضمون النص ومعناه والإستشهاد بالفكرة الواردة في النص بشكل غير حرفي، بمعنى أن يستعين الباحث بأفكار واردة في النص الأصلي ثم يقوم بإعادة صياغتها بأسلوبه الخاص وبلغة جديدة مع حفاظه على المعنى الأصلي للفكرة دون تشويش المعنى الذي كان يقصده الباحث الأصلي، وهنا لا يوضع النص المقتبس بين مزدوجتين او شولتين ولكن يهمش في آخر الصفحة.

وهنا نشير الى أنه يستحسن الاقتصار على حالة الضرورة فقط في الاقتباس الحرفي، فأسلوب المؤلف ولغته قد تغري الباحث بأن يحاول اقتباس النص حرفيا، ولكن هذا ليس بمبرر، وهو دليل ضعف أسلوب الباحث، ولهذا يجب عليه أن يحاول اقتباس الأفكار فقط وصياغتها بأسلوبه الخاص، كما أن كثرة الهوامش في الصفحة الوحدة تحاصر فكر الباحث، فلا يجد لنفسه مسلكا يبرز من خلاله شخصيته العلمية.

كذلك قد توجد بعض الأفكار والمفاهيم الشائعة ترددها كل المصادر فلا داعي لان ينسبها الباحث إلى مصدر معين، وعدم الإشارة في الهامش إلى تلك الأفكار والمفاهيم لا يعني أنها تنسب إلى الباحث، لأن من يطالع مصادر أخرى في الموضوع.

غير أن توجد هناك حالات يستحب فيها الاقتباس، كاستشهاد الباحث برأي مؤلف ما، وفي البحوث القانونية يستحب الاقتباس الحرفي للنصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية غير أنه في هذه الأخيرة يذكر الباحث منطوق القرار فقط بدون ذكر حيثيات هذه الأحكام أو القرارات.

الفرع السادس: التهميش

تختلف طرق تهمش مصادر ومراجع البحث العلمي حيث يمكن ملاحظة هذا من خلال محلاخظة إختلافها الكتب ومجلات ومذكرات وقوانين ومعاهدات ... ولكل نوع من هذه الأنواع أسلوب خاص في التهميش.

وهنا نشير أيضا الى تنوع أساليب التهميش وضهور أساليب حديثة تعتمد على كتابة المراجع داخل متن البحث وليس في الهاممش وذلك بفتح قوس يذكر فيه لقب الكاتب ثم فاصلة ثم سنة النشر ثم فاصلة فالصفحة ومن ثم يغلق القوس.

أولا: تهميش الكتب

وهنا يتعين على الباحث تقديم كل المعلومات المتعلقة بالكتاب أو المؤلف الذي نقلت أو أقتبست منه المعلومات بحث يتوجب اتباع التسلسل التالي مع وضع فاصلة بين كل عنصر وآخر تنتهي بنقطة:

- إسم الكاتب ثم لقبه .

– عنوان الكتاب، و قد يكون للكتاب عنوان فرعي فنضعة بين شولتين "..." .

– الجزء إذا كان للكتاب أجزاء

– دار النشر .

– بلد النشر، فإن لم يوجد نكتب "دون بلد نشر"، أو نرمز له هكذا "د.ب.ن" .

– رقم الطبعة، و في حالة عدم وجوده نكتب " دون طبعة " أو نرمز له بالرمز " د.ط "

– تاريخ النشر أو بدون تاريخ نشر، أو الرمز "د.ت.ن" .

– رقم الصفحة أو الصفحات، بوضع الرمز (ص) وإذا كان الإقتباس لكثر من ثلاث صفحات فنكتب (ص ص) يليها النقطة (.) ثم يليها الرقم المحدد .

مثال ذلك :

حيرزوم بدر الديم مرغني، الشركات الأمنية الخاصة نظريا وفي التطبيق، دار هومة، الجزائر، 2020، ص143.

وفي حال ذكر هذا الكتاب مرة أخرى بعد التهميش الأول فإن الباحث لا يكرر كتابة جميع المعلومات السابقةن حيث أن هذه الأخيرة تذكر في أول مرة فقط، وعليه فإن الباحث هنا يكتفي بذكر اللإسم واللقب، ثم فاصلة ثم يكتب مرجع سابق ثم فاصلة ثم رقم الصفحة ثم نقطة.

غير أنه وعند إستعماله مرة ثانية وفي الهامش التالي مباشرة وفي نفص الصفحة ودون أن يفصل بينهما مرجع أخير فيكتب هنا المصدر نفسه ثم فاصلة فالصفحة ثم نقطة.

أما الكتب الجماعية والتي تكون لمجموعة من المؤلفين، كل مؤلف بمقالته الخاصة فتهمش كالتالي.

-اسم الكاتب"كاتب المقال ".

- عنوان المقالة .

-اسم محرر الكتاب أو المنسق.

- عنوان الكتاب.

-دار النشر.

-مكان النشر .

- سنة النشر.

-الطبعة.

- الصفحة.

مثال ذلك: حيزوم بدر الدين مرغني، تعزيز آليات الرقابة على نفقات البلدية كضمان لتحقيق التنمية المحلية، مقال في مؤلف جماعي المالية المحلية في الجزائر– الواقع والآفاق، إشراف، شليحي الطاهر، مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهلية، جامعة الجلفة،2020، ص 250.

أما إذا كان الكتاب مترجم فيجب أن يكتب

- إسم الباحث الحقيقي.

- إسم الكتاب.

- إسم المترجم .

- دار النشر.

-مكان النشر .

-سنة النشر.

- الصفحة.

ومثال ذلك فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل فوفل وآخرون، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1977، ص38.

كذلك نشير هنا أنه إذا كان لمؤلف واحد كتابين أو أكثر فإن قواعد التهميش السابقة تبقى معتمدة عند ذكر الكتابب الأول، غير أنه ومع إدخال الكتاب الثاني في البحث فهنا يتعين أن نضيف عنوان الكتاب للتميز بينهما ويكون ذلك بعد إسم ولقب المؤلف.

مثال ذلك: عمار بوضياف، المدخل الى العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 129.

أو: عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق، ص 86.

وفي حال كان للكتاب الواحد عدة مؤلفين فإنه يتم كتابتهم بنفس الطريقة سابقة الذكر، وبالترتيب المبين على واجهة الكتاب دون تعديل في الأسبقية، وإذا زاد المؤلفون على ثلاثة فإننا نكتفي هنا بإسم المؤلف الأول مع كتابة عبارة وآخرون، مع وجود رأي آخر في هذه المسألة يقول بضرورة كتابة جميع المؤلفين غي أول مرة ثن نكتفي في الملات الموالية بذكر إسم المؤلف الأول فقط وإضافة كلمة وآخرون.

ثانيا: تهميش المقالات: عند تهميش مقال صادر عن مجلة علمية فإن التهميش السابق والمتعلق بالكتب يختلف تماما من ناحية الشكل، مع الإحتفاض بالأمور المتعلقة بكيفية ذكر المراجع في حال تعدد المؤلفين أو المقالات أو غيرها من الامور غير المتعلقة بالترتيب التالي

- اسم مؤلف المقالة ثم لقبه .
- عنوان المقالة.
- اسم المجلة .
- جهة الإصدار
- رقم المجلد.
- رقم العدد .
- تاريخ صدور العدد .
- رقم الصفحة أو الصفحات .

مثال : محمد بزيز، التدخل العسكري لفرض إحترام الدمقراطية في الممارسة الدولية المعاصرة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، المجلد 11، العدد01، 2020، ص 341

ثالثا: تهميس المذكرات و الرسائل الجامعية ويكون في هذه الحالة وفق الترتيب التالي

- اسم الكاتب ثم لقبه .
- عنوان المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة.

– تحديد طبيعتها حسب درجتها العلمية بمعنى مذكرة أو رسالة أو أطروحة.

– الكلية ثم الجامعة التى أنجزت فيها .

– سنة المناقشة .

– الصفحة أو الصفحات .

مثال ذلك :

– خليل زغدي، دور الدولة في تفعيل السياسة الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الوادي، 2020، ص 243.

رابعا: تهميش المحاضرات والمطبوعات: وتكون كالتالي

-إسم ولقب المؤلف
-عنوان المحاضرة أو المطبوعة
-الجهة التي صدرت عنها الكلية والجامعة.
-السنة.
-الصفحة.

مثال ذلك: إبراهيم ديدي، محاضرات في القانون الدولي الخاص، محاضرات ألقيت على طلبة سنة ثالثة قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، 2018-2019، ص 85.

خامسا: كتاب ألفته جمعية أو مؤسسة: وهنا يكون إستعمال إسم تلك المؤسسة كمؤلف، مع الإحتفاظ بالترتيب السابق المتعلق بالكتب.

مثال ذلك: مركز نون للتأليف والترجمة، البحث العلمي قواعده ومناهجه، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، بيروت، 2016، ص 153.

سادسا: المقابلة الشخصية: وتهمش كالتالي

-إسم ولقب الشخص الذي قام الباحث بمقابلته
-صفة الشخص

-تاريخ االمقابلة بالضبط اليوم والشهر والسنة وحتى ساعة المقابلة إن أمكن
-مكان المقابلة

مثال ذلك: مقابلة مع السيد المكي دراجي، عميد كلية الحقوق والعلوم الساسية بجامعة الوادي، يوم 09 جوان 2020، بمقر كلية الحقوق والعلوم الساسية بجامعة الوادي، الوادي، الجزائر.

سابعا: التظاهرات العلمية: وهي عبارة عن ملتقيات وندوات علمية وطنية ودولية يشارك فيها أساتذة وباحثون، ويكون تهميشها وفق الشكل التالي:

-إسم ولقب صاحب المداخلة.
-عنوان المداخلة.
-عنوان التظاهرة العلمية.
-الجهة المنظمة.
-تاريخ الإنعقاد، اليوم والشهر والسنة.
-الصفحة.

مثال ذلك: رشيد خضير، القضاء الإداري في الجزائر ودوره في حماية حرية الصحافة، الملتقى الدولي الثامن التوجهات الحديثة للقضاء الإداري ودوره في إرساء دولة القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، يومي 07/06 مارس 2018، ص 518.

- نوع النص القانوني (دستور، قانون، أمر، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري، ...) .
- تاريخ صدوره .
- الإشارة إلى تعديله أو تتميمه إن وجدت.
- مضمون النص كأن يكوت متعلقا بالقانون المدني أو التسيير الحضري .
- رقم العدد في الجريدة الرسمية و تاريخ النشر .

مثال :

المرسوم التنفيذي رقم 08-127 المؤرخ في 30 أفريل 2008 المتضمن جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب -، حاملي الشهادات، الجريدة الرسمية، العدد 23، السنة 45، بتاريخ 4 ماي 2008.

ثامنا: تهميش النصوص الدولية

يذكر الجهة المصدرة و رقمه و تاريخة و مضمونه .

مثال

- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها، قرار الجمعية العامة 260 ألف (د - 3) المؤرخ

في 9 ديسمبر 1948.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 (د- 25) المؤرخ في 24 أكتوبر 1970 المتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية و التعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

تاسعا: تهميش المراجع المكررة

- إذا تكرر المرجع الذي اعتمدنا عليه سابقا بدون انقطاع، يكفي أن نضع عبارة " نفس المرجع " ثم وضع رقم الصفحة أو الصفحات، مع ضرورة ذكر المؤلف لوحده إذا كان له مرجع واحد، أو ذكر المؤلف و مرجعه، إذا كان له أكثر من مرجع .

- إذا تكرر المرجع الذي اعتمدنا عليه سابقا بصفة منقطعة، وجب أن نكتب عبارة " المرجع السابق "، ثم وضع رقم الصفحة أو الصفحات، مع ضرورة ذكر المؤلف لوحده إذا كان له مرجع واحد، أو ذكر المؤلف و مرجعه، إذا كان له أكثر من مرجع .

- في حالة تعدد الصفحات بدون انقطاع نكتب : ص ص 12-35.

- في حالة الإشارة إلى صفحات معينة منقطعة نكتب : ص ص. 26،44،75

مثال 1 : إذا كان للمؤلف مرجع واحد

– عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى، بيروت،1997.

– عمر سعد الله، نفس المرجع، ص 85.

مثال 2 : إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع

– عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر، 1986.

– عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص152.

المطلب الثاني : أدوات البحث العلمي

الفرع الأول: الملاحظة

أولا: تعريف الملاحظة

الملاحظة هي المشاهدة و المراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة، و الاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة، لتحقيق أفضل النتائج و الحصول على أدق المعلومات.

ثانيا: أنواع الملاحظة

– **الملاحظة المباشرة:** ويتم من خلالها ملاحظة سلوك معين من خلال إتصاله المباشر بصاحب السلوك، وغير المباشر التي يتم من خلالها ملاحظة هذا السلوك من خلال إتصاله بالسجلات والتقارير العائدة لصاحب السلوك.

– **الملاحظة البسيطة** : هي نوع من الملاحظة غير العلمية، تتم عن طريق الصدفة بدون تخطيط و إعداد مسبق، و بدون استخدام أدوات، تفيد في الدراسات الاستطلاعية و الأولية للمشكلة .

– **الملاحظة المنظمة** : تتم بموجب إعداد مسبق و تحديد زمان و مكان، مع الاستعانة بالوسائل السمعية و البصرية لتجميع المعلومات و تسجيلها، و تستخدم غالبا في الدراسات العلمية .

– **الملاحظة المشاركة :** وهو أن بعيش الباحث مع الحدث على أنه فرد مراقب لهذا الحدث، وبدون المشاركة يعني أن يعيش الباحث مع الحدث على أنه مراقب له وليس مشارك في صناعته .

– **الملاحظة غير المشاركة :** لا تتضمن أكثر من النظر أو الاستماع في موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه.

ثالثا: شروط الملاحظة العلمية: يشترط في الملاحظة العلمية مايلي

–موضوعية الملاحظة أي البعد عن الذاتية وحتى يتحقق ذلك ينبغي أن يبتعد الملاحظ عن اهوائه وميوله وأفكاره لكي يلاحظ الظواهر أو السلوك كما تبدو.

– كلية الملاحظة أي عدم إهمال أي عنصر من عناصر الموقف الملاحظ.

–استخدام الأدوات العلمية في الملاحظة بعد التأكد من سلامتها وكفاءتها.

–تمسك الملاحظ بالروح العلمية والصفات العقلية والخلقية من حيث التحلي بروح النقد والتدقيق والشجاعة مع الإيمان بالمبادئ العلمية.

الفرع الثاني: العينة

أولا: تعريف العينة

بداية يتوجب أن نشير هنا الى وجود مجموعة من المفاهيم الاحصائية التي تحتاج إلى تعريف وهي :

– **الوحدة الاحصائية :** هي جزء من نظام معين محدد، قد تكون كائنا حيا أو ظاهرة تربوية أو سيكولوجية، كما قد تكون مهنة أو مؤسسة.

– **المجتمع المستهدف:** المجموعة التى يهتم بها الباحث، ويهدف إلى تطبيق نتائج دراسته عليها فإذا كان الباحث يدرس أثر تطبق قانون ما على نمط تحصيل ضرائب معينة من فئة محددة من التجار فإن هذه الفئة من التجار هم مجتمعه المستهدف.

– **المجتمع المتاح :** المجتمع المحدود الذى يستطيع الباحث تحديد أفراده، ويختار منه العينة المناسبة لدراسته ويعمم عليه نتائجه.

المجتمع العام: أو النظري فهو يعنى كل الأفراد ممن تتمثل بهم الظاهرة التى يود الباحث دراستها بغض النظر عن إمكانية الوصول لبعضهم دون الآخر، أو وجود إطار يضمهم جميعاً أو لا يوجد، فإذا كنت تريد تعميم نتائج بحثك على كل المراهقين الذين لا يحترمون القانون، وتنحصر أعمارهم في أعوام محددة، فإنك لن تجد قائمة تضم أسماءهم جميعاً، وهنا يحدد الباحث الأمر فى مدينة معينة، وبذلك يصبح المجتمع هنا متاحاً.

– **العينة:** هي جزء من المجتمع الذي تجري عليه الدراسة، يختارها الباحث لإجراء الدراسة عليها وفق قواعد معينة تراعي تمثيل المجتمع تمثيلا صحيحا.

يختار الباحث العينات وفق طبيعة موضوع الدراسة العلمية، و مشكلة البحث و أهدافه، وخطته وإجراءات تنفيذه، ففي الدراسات الاجتماعية مثلا قد تكون العينة شاملة للمجتمع كله، و قد تكون محدودة ممثلة لطبقة محددة من الطبقات الاجتماعية، و قد تكون ممثلة لشريحة من شرائح الطبقة الاجتماعية، أو قاصرة على مجموعة أفراد من نفس الشريحة، و في الدراسات التاريخية قد تكون العينة ممثلة لظاهرة من الظواهر التاريخية أو مجموعة مؤلفات تاريخية.

ثانيا: أنواع العينات

بعد الحصول عل عينة جيدة وكافية لتمثيل المجتمع الأصلي يمكن للباحث أن يختار النوع الذي يراه مناسبا لدراسته، وهنا نذكر أهم العينات التي تستخدم بإستمرار من قبل الباحثين:

– **العينة العشوائية البسيطة :** يتم الاختيار على أساس إعطاء فرص متكافئة لكل فرد من أفراد المجتمع الأصلي فإذا كان أفراد العينة مرقمين على قصاصات من الورق، فإنتقاء الأرقام يتم بطريقة عشوائية الى أن يتم إنتقاء العدد المطلوب، وكلما زاد علة ذلك العدد يلغى ويستعمل هذا الأسلوب عادة في عمليات القرعة.

– **العينة العشوائية المنتظمة :** تختار العينة عن طريق اختيار المفردات من مسافات متساوية على القائمة بعد إعداد إطار المجتمع الأصلي، مثلا : إذا كان مجتمع البحث في سجل مرقم فيتم اختيار أرقام العينة وفقا للعدد المطلوب بشكل منتظم، مثل الأرقام

15،10،5،1 وفقا للعدد المطلوب، أو قسمة مجتمع العينة . مثلاً 200 على عدد العينة المطلوب مثلاً 20.

– **العينة الطبقية** : في هذا النوع من العينات يتم تقسيم العينات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي الى أقسام سواء حسب السن أو الجنس أو المهنة أو سن الدراسة أو التخصص إذا كانوا طلبة، فلو فرضنا على سبيل المال بأن أستاذا أجرى إستجواب ل 150 طالب بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، أي بمعدل 50 طالب لكل سنة، وقرر أن يأخذ عينه بمقدار 15 طالب من كل سنة، فمعنى هذا أنه إكتفى بدراسة أجوبة 45 طالب من جملة 145 طالب كان قد أجرى معهم أحاديث .

– **العينة الطبقية التناسبية:** وهذا النوع من العينة يختلف عن النوع السابق من حيث نسبة التمثيل في المجتمع الأصلي، فإذا كانت نسبة الطلبة في السنة الأولى خمسين بالمئة من مجموع الطلبة، والسنة الثانية ثلاثين بالمئة من مجموع الطلبة، والسنة الثالثة عشرون بالمئة من تمثيل الطلبة، فلا بد أن تكون نسبة الطلبة في كل سنة ممثلة في العينة العشوائيةبحيث تجسم الشريحة حجم الطلبة في كل سنة، أي خمسون بالمئة من العينات العشوائية تؤخذ من طلبة السنة الأولى، وثلاثون بالمئة تؤخذ من طبة السنة الثانية، وعشرون بالمئة تؤخذ من طلبة السنة الثالثة.

– **العينة المنتظمة** : وتتميز هذه العينة عن سابقاتها في كونها بإنتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الإختيار بيحث تكون المسافة بين عدد وآخر واحدة في جميع الحالات، فلو فرضنا بأن أحد الباحثين جمع 200 عينة من الطلبة وقرر إجراء دراسة على 20 عينه منها فقط، فإنه وعند قسمة 200على 20 سيحصل على العدد10 ففي هذه الحالة يقرر إذا كان يختار رقم 1 او 6 أو أي رقم صغير آخر، فإذا قرر أن يبدأ برقم 6 فإنه يأخذ الأرقام المتسلسلة للرقم 6 من البداية وحتى النهاية، أي 6،16،26،36،46،56.....الخ وهذا بمعنى أن الرقم 10 هو الفاصل بين الأرقام في العينة، وفي النهاية يحصل على العدد المطلوب للعينة وهو20.

– **العينة العرضية** : وهذا لنوع من العينات يختلف عن باقي العينات موضوع الدراسة السابقة، ذلك العينة العرضية لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا، وإنما تمثل العينة نفسها فقط، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينات عن طريق الصدفة، أي أنه يحصل على

المعلومات من الذين يصادفهم، وبطبيعة الحال فإن هذه العينات لا تعكس الواقع الفعلي للمجتمع الأصلي، وإنما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المجمعة عنده .

ب – العينات غير الاحتمالية

– **العينة العمدية :** قد يختار الباحث مناطق محددة تتميز بخصائص معينة، و الاختيار يعتمد على

الباحث و معرفته لكل المعلومات الاحصائية .

– العينة الحصصية : تستخدم لمعرفة الرأي العام حول مشاكل معينة، فيجري الباحث مقابلات مع

أشخاص لهم نفس الخصائص داخل منطقة معينة و محددة .

ثالثا: خطوات أخذ العينة

تمر عملية إختيار العينة بعدة خطوات:

-التحديد الدقيق للمجتمع الاصلي للدراسة وذلك بشكل دقيق وواضح من حيث السمات والخصائص التي تميز أفراده، إذ أن ذلك يؤثر على عدد أفراد العينة ونوعية العينة التي يجب على الباحث أن يختارها.

-تحديد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة، وإذا أمكن يجب على الباحث أن يرتبهم في جداول حسب أرقام متسلسلة لأن ذلك يسهل عملية اختيار عينه ممثلة للمجتمع.

-تحديد متغيرات الدراسة وذلك لضبط أكبر عدد ممكن من المتغيرات غير المدروسة.

ويتم تحديد العدد المناسب لأفراد العينة بناءا على عدة معايير

– تجانس أو تباين المجتمع: فكلما زاد التجانس بين أفراد المجتمع كان العدد اللازم للتمثيل أقل والعكس صحيح.

-أسلوب البحث المستخدم: حيث أن الدراسات المسحية تحتاج الى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، أما الدراسات التجريبية أو النوعية فتعتمد على عدد أقل من الأفراد.

-درجة الدقة المطلوبة: فإذا كانت الدراسة تتطلب درجة عالية من الدقة، مثل ما أن هذه الدراسة ستترتب عليها قرارات مصيرية تستند الى نتائج البحث فهنا سنحتاج الى عدد أكبر من أفراد العينة لتعطي الثقة اللازمة لتعميم النتائج.

وهنا تجدر الإشارة والتنبيه الى أن عدد أفراد العينة ليس دائما العامل الاهم في إختيار العينات، فعلى الرغم من أهمية العدد إلا أنه يبقى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة هو العامل الاهم في تحديد العينة المناسبة.

الفرع الثالث: الاستبيان

يعد الاستبيان وسيلة من وسائل جمع المعلومات، وقد يستخدم في إطار واسع ليشمل الأمة أو في إطار ضيق على نطاق الدراسة، وبطبيعة الحال فهو يختلف في طوله ودرجة تعقيده والجهد الأكبر في الاستبيان ينصب على بناء فقرات جديدة والحصول على إستجابات كاملة، ومن الأهمية بمكان أن تكون أسئلة الدراسة وفرضياتها واضحة ومعرفة كي يكون بالإمكان بناء الفقرات بشكل جيد وسليم.

أولا: تعريف الاستبيان

هو أداة للحصول على الحقائق و تجميع البيانات، من خلال إستمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة المكتوبة و المعدة مسبقا، تدور حول موضوع معين يتم وضعها في إطار علمي محدد، وتقدم الى المستهدفين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم، وبذلك يمون الإستبيان أداة مفيدة في الاستعلام أو جمع المعلومات، بل هو أداة فعالة للتعرف على وجهات النظر دون تدخل من المستبينين.

ويستم الاستبيان بالوضوح و الاتساق و سهولة العبارات، ويسلم الاستبيان إلى عينة البحث أو يرسل عن طريق البريد، أو ينشر على صفحات الجرائد و المجلات، او يعرض على شاشات التلفزيون، و قد يوضع في المنتديات، و المواقع الالكترونية.

وبالرغم من قلة الإعتماد على الإستبيان في الدراسات القانونية، إلا أنه يمكن أن يفيد في الكثير من المجالات كإستطلاع رأي المواطنين قبل إصدار التشريعات، مثلما شهدته الجزائر من طرح لمسودة تعديل الدستور من قبل الرئيس عبد المجيد تبون.

ثانيا: تصميم الاستبيان

يتم وضع الاستفتاء وفق الخطوات التالية

– تحديد محاور الاستفتاء في ضوء الدرسات النظرية التي يقوم بها الباحث، والخبرة التي يكتسبها، واستشارة الخبراء والمتخصصين في ميدان المشكلة، ويمكن إجراء استطلاع بطرح سؤال مفتوح على المفحوصين، ثم تجمع الإجابات وتعرض على الخبراء.

– وضع عبارات الاستفتاء في شكل مجموعة من الأسئلة لكل محور، ويمكن تكوين الأسئلة على طريقة ليكرت و تتراوح درجة الاستجابة من5/1 مثل : (موافق جدا/موافق/موافق لحد ما/موافق بدرجة قليلة/غير موافق إطلاقا)، أو من 3/1 مثل (تتحقق بدرجة كبيرة/تتحقق لحد ما/لا تتحقق)

– تحتوي الأسئلة على بعض الأسئلة المقيدة أو المغلقة، وهو الاستبيان المغلق الذي يطلب من أفراد العينة اختيار الإجابة المناسبة من مجموعة من الإجابات، مثلا (نعم، لا)، أو عدة إجابات مثلا (مناسب، مقبول، غير مناسب)، مثال ذلك ما رأيك في محتوى مادة منهجية البحث العلمي ؟

* المحتوى الحالي جيد و يمكن ابقائه نعم ( ) لا ( )

* المحتوى الحالي يجب تحسينه و تطويره نعم ( ) لا ( )

* المحتوى الحالي يجب تغييره نعم ( ) لا ( )

– يحتوي الاستبيان على بعض الأسئلة المفتوحة، حتى يستطيع المفحوض المشاركة برأيه الذي يساعد الباحث عندما يغفل بعض النقاط، وهو الاستبيان المفتوح الذي يترك الحرية لأفراد العينة للتعبير عن آرائهم فيما يخص موضوع البحث، و مثل ذلك : ما هي– من وجهة نظرك – العوامل التي تؤدي إلى تحسين الأداء البرلماني ؟ رتبها حسب الأهمية ؟ :

1-.....

2-.....

3.....

4.....

- يمكن الجمع بين الأسئلة المغلقة و المفتوحة في سؤال واحد، و مثال ذلك : هل تتابع تقويم مستوى الأداء التشريعي لأعضاء المجلس الشعب الوطني ؟ نعم ( ) لا ( )

إذا كانت الإجابة بلا، فما هي الأسباب ؟

1-.....

2-.....

3-.....

- وضع الاستفتاء في صورته النهائية عن طريق التجربة الاستطلاعية بتجريبه على عينة من الأفراد تختار عشوائيا للتأكد من وضوح عبارات الاستفتاء وتسلسها المنطقي، والتأكد من صدقها بعرضه على مجموعة من الخبراء والمتخصصين كمحكمين، والتأكد من معامل الثبات .

ثالثا: تخطيط الاستبيان

عند تخطيط الاستبيان فإنه يجب مراعات ما يلي:

- ماهي الأسئلة الضرورية التي يجب على الباحث أن يسألها ؟
- ماهو شكل المجتمع الذي يستجيب ؟
- هاهو الأسلوب الذي سيستخدم في إختيار العينة – أفراد أو جماعات- ؟
- هاهو الأسلوب الذي سيستخدم في إختيار العينة -العشوائية المنظمة أو الطبقية- ؟
- ماهي المتغيرات التي ستستخدم في الدراسة- العمر، الجنس، الطبقة الإجتماعية، المهنة....الخ- ؟

- هل طول الاستبيان مناسب – الاستبيان الطويل تكون الاستجابة عليه قليلة– ؟
- هل الاستبيان صادق وثابت وسهل الاستخدام ؟
- هل تم تطبيقه على مجتمع pilot study مشابه لمجتمع الدراسة المنوي الدراسة عليه؟

كما ويجب أن يراعي تساؤلات حول تضمين فقرات إيجابية وأخرى سلبية، هل أن الفقرات واضحة وخالية من الغموض، وهل هي خالية من أسئلة تتضمن عدة متغيرات، وأيضا أسئلة دالة على الإجابة والمصطلحات العامية وهل للمستبينين القدرة والمعرفة للإجابة على هذه الأسئلة ؟

- **خصائص الإستبيان الجيد**

للإستبيان الجيد مجموعة من الخصائص نعددها في

- يوجه أسئلة لكي يحصل على معلومات لتحقيق أهداف البحث.
- يتضمن أسئلة ذات علاقة بالدراسة، ولا يتضمن أسئلة ليس لها علاقة بالموضوع أو ليست هامة.
- لايهدف للحصول على معلومات يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى كالمعلومات التي نحصل عليها عن طريق الملاحظة.
- لايتضمن أسئلة مفتوحة open-ended إلا إذا كان ذلك ضروريا.
- لايتضمن أسئلة خارج إطار ذاكرة المستجيب
- يتضمن أسئلة يمكن الإجابة عليها بسهولة وسرعة قدر الإمكان.
- أن يتضمن كل سؤال إجابة واحدة
- ألا تثير الأسئلة الطرف المستجيب
- تنقيح الأسئلة مطلوب كلما إقتضى الأمر ذلك.

الفرع الرابع: المقابلة

أولا: تعريف المقابلة

المقابلة هي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث و شخص أو أشخاص آخرين، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، لتحقيق أهداف الدراسة.

ثانيا: أنواع المقابلة

– **المقابلة الفردية:** وعادة ما تستخدم المقابلات الفردية للمواضيع الحساسة أو للتجارب الشخصية أو للتعمق في فهم آراء ومواقف الأفراد في المجتمع، إذ يستطيع الباحث عن طريق المقابلة أن يتعرف على أفكار ومشاعر ووجهات نظر الآخرين، بالإضافة الى ذلك يمكن للباحث أي يعيد بناء الأحداث القانونية من خلال الاجابات التي يحصل عليها في المقابلات الشخصية، وتعتمد هذه الطريقة على بناء الثقة بين الباحث والمشارك يف البحث من أجل ضمان المصداقية والدقة في الإجابات.

– **المقابلة المنظمة:** وفيها يتم سؤال المقابل مجموعة من الأسئلة المعدة والمتفق عليها سلفا، ويتلقى جميع المشاركين الأسئلة نفسها وبنفس الترتيب والطريقة، ويكون دور الباحث محايدا، كما أن طبيعة هذا النوع من المقابلات يتركز على الأسئلة العقلانية لا العاطفية، ويمكن أن تكون الإجابات محددة الأنماط مسبقا، كما يمكن أيضا إستخدام الأسئلة المفتوحة التي تسمح للمشارك الإجابة بالطريقة التي يريد دون ضوابط أو قيود.

– **المقابلة غير المنظمة:** وهي مقابلة غير مقننة، وتكون ذات أسئلة مفتوحة وعميقة، ويكون دور الباحث أقرب الى دور المدير للحوار أكثر من مقابل، وهاذا النوع من المقابلات يتيح للباحث فهم تفكير المشارك وسلوكه دون إسقاط فرضيات الباحث المسبقة أو تصنيفاته عليه، والتي قد تحد من أقوال وتفاعل المشارك

– **المقابلة الجماعية:** وهي مقابلة يعمل فيها الباحث وفي آن واحد مع مجموعة من الباحثين،وفي هذا النوع من المقابلات يكون دور الباحث فيه إدارة الحوار وتسهيله، وتكون مهمته تسجيل التفاعل الذي يدور بين المشاركين، وها الأمر يتطلب مهارات في إدارة الحوار وتوجيه النقاش في الوجه المراد له، وهذه المقابلة الجماعية قد تظهر في كثير من الأحيان جوانب خفية من الحالة المدروسة ربما قد لا تظهر في أنواع المقابلات الأخرى وذلك نتيجة للتفاعل الحاصل بين المشاركين فيه.

ثالثا: أهداف المقابلة: يمكن أن نحصر أهداف المقابلة في مايلي

- **تفسير لحدث ما:** ويتحقق هذا الأمر عند إجراء المقالبة مع مع شخص ساهم في صناعة الحدث أو عاصره عن قرب كشخص مثلا يبحث عن المفاوضات الجزائرية لتوقيع أحد الإتفاقيات فيستطيع الباحث هنا أن يقابل من إشترك في هذه المفاوضات ويطلع منه على ظروف إجراء هذه المفاوضات ومضمونها والكواليس المرافقة لإقرارها.

- **توثيق وثائق معينة:** وفي هذه الحالة يكون الباحث متحصل على وثائق معينة ولكنه يريد توثيقها أو التأكد من مدى صحتها، فيعود هنا الى الأشخاص الذين ساهموا فيها

- **إستشراف المستقبل:** ويكون ذلك عند إجراء المقابلة مع أشخاص يهتمون بالمستقبل ولديهم القدرة على إستشرافه، وخصوصا في مجال توقع الإشكالات القانونية وإيجاد الحلول المناسبة لها قبل الإصطدام بها على أرض الواقع

رابعا: شروط المقابلة

– تحديد الأشخاص المفحوصين، والمُستجوبين. أي الذين تجري المقابلة معهم. بمعنى تحديد أفراد عيّنة الدراسة وخاصة الذين يعيشون معاً، ويجتمعون معاً، وتجري المقابلة معهم في بيئة واحدة، وكفئة واحدة: كفئة المساجين مثلا وفي العادة يركز الباحث على اختيار أفراد عينة بحوزتهم

معلومات مفيدة، وتغطي عدداً أكبر من عناصر البحث، وكلما كان تعاونهم، وتجاوبهم مع الباحث أكبر كلما سهل عليه استجوابهم، ومكنه من الحصول منهم على معلومات أغزر.

– تحديد مكان، وزمان المقابلة. وفي العادة يُخبر الباحث المُستجوبين بزمن، ومكان المقابلة، وبوقت كافٍ مع إعطائهم فكرة عن نوعية الأسئلة، أو عن المعلومات المطلوبة منهم. وبحيث يكون زمن، ومكان المقابلة ريحاً سواء أكان المكان داخل العمل، أو خارجه، أو أثناء الدوام، أو خارجه.

– توفير جوّ ودّي، وطبيعي بين الباحث، والمبحوثين؛ حيث يحفزهم ذلك على التعاون معه، والإجابة على أسئلته بكل راحة، وطيب نفس، ومن أجل تحقيق ذلك يبتعد الباحث عادة عن الرسميات، والبروتوكولات، بحيث ويتقرب إليهم بسماحة وجه، وطلاقة محيا، وليونة

معاملة تذوب معها برودة الثلج بينه، وبينهم حيث يُقبلون عليه براحة ضمير، وانفتاح سريرة مما يحقق له نتائج أكثر غزارة، ويحصل منهم على معلومات أكثر دقة، ووضوحاً.

– ظهور الباحث بمظهر لائق. سواء من حيث هيئته، أو لباسه، أو هندامه، أو سلوكه، أو حركاته، أو استجواباته مما يحفز المُستجوبين على التقرب منه، والتعاون معه، وعدم النفور منه. وحيث يشعرهم أنه كفؤ لاستجوابهم، وأَخْذ المعلومات منهم.

– تحديد أسئلة دقيقة، وواضحة وواقعية وغير متحيزة وغير شخصية تساعد الباحث على الحصول على المعلومات المطلوبة بعيداً عن أسئلة العموميات، والتعقيد، والغموض، حتى يتلقى الباحث عليها أجوبة واقعية، وغير متحيزة أيضاً.

– تأكيد الباحث على سرية المعلومات التي سيقدمها الشخص الذي ستجرى المقابلة معه وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ويوضح له بأن المعلومات التي سيقدمها ستكون مفيدة للبحث وسوف تؤثر في نتائجه.

– تسجيل الإجابات أثناء المقابلة، وبالسرعة الممكنة. وعدم ترك ذلك إلى نهايتها؛ لأن ذلك قد يحرم الباحث من معلومات، أو بيانات هامة، ومفيدة بنسيانها مثلاً. ولذلك على الباحث أن يحضر سجلاً، أو أوراقاً يدوّن عليها إجابات المفحوصين، وفي وقتها.